

Distr.: General
11 February 2014

Original: Arabic

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البند ١١٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أنقل إلى عنايتكم الآتي:

ارتكبت المجموعات الإرهابية المسلحة مجزرة جديدة في قرية معان في محافظة حمّاه، ذهب ضحيتها عائلات كاملة وعشرات النساء والأطفال والشيوخ والمعاقين وتدمير عدد من منازل القرية واحدا بعد الآخر. وكانت المجموعات الإرهابية قد هاجمت هذه القرية مرارا خلال الفترة الماضية وقامت بتهجير سكانها تنفيذا لأجندات إقليمية ودولية هدفها النيل من وحدة شعب سورية ونسيجه الاجتماعي.

وتشكل هذه المجزرة الجديدة دليلا آخر على إصرار هؤلاء الإرهابيين ومن يدعمهم على سفك الدم السوري وضرهم عرض الحائط بكل الجهود الرامية للتوصل إلى عملية سياسية ذات مصداقية قادرة على وضع حد لما تمر به سورية من تدمير منهجي على يد هذه المجموعات الإرهابية، للشعب السوري وبناء التحتية وإنجازاته الحضارية.

لقد تمادى دعاة مكافحة الإرهاب كثيرا في تجاهلهم لهذا الخطر الداهم على سورية وعلى بلدان الجوار وعلى دول العالم، وفضلوا استخدام الوضع في سورية ورقة للحصول على مكاسب سياسية رخيصة تخدم مخططاتهم في المنطقة وخاصة فرض هيمنتهم على شعوبها ومقدراتها. وتؤكد سورية أن الدول التي تقوم بتدريب وتسليح الإرهابيين وتمويلهم وإيوائهم



وتمريرهم إلى سورية، وتسخر أجهزة إعلامها للتحريض على ما يسمونه "الجهاد"، تتحمل مسؤولية انتشار الإرهاب وتهديده المباشر للأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وتتوجه سورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن لتوجيه إدانة صارمة عاجلة لهذه المجزرة وللإرهابيين الذين ارتكبوها والأطراف التي تدعم الإرهاب وجرائمه في سورية، فهذه هي لحظة الحقيقة والشفافية وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب وخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). إن القتل الذي استمرت المجموعات الإرهابية المسلحة بارتكابه في سورية، يثبت مرة أخرى أن المهمة الأساسية الآن للأمم المتحدة، وبالتحديد مجلس الأمن، يجب أن تكون وقف العنف ومكافحة الإرهاب أينما وجد.

وأرجوا ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مازن عدي
القائم بالأعمال بالنيابة
المستشار